العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية ومستقبلها بعد ثورة ٢٥ يناير

د. عبد الفتاح ماضي (*)

أولًا: طبيعة الكيان الإسرائيلي ومدى قابليته للسلام

- طبيعة «دولة إسرائيل»؛
- مدى قابلية الدولة الصهيونية للسلام.

ثانيًا: العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية بعد اتفاقية ١٩٧٩

- اتفاقية ١٩٧٩: الأهداف والمنجزات؛
- معادلة «أمن إسرائيل مقابل حماية الأنظمة العربية»؛
- مصر عدو استراتيجي «لإسرائيل».

ثالثًا: «إسرائيل» والثورة المصرية

- الموقف من الثورة
- علاقات ما بعد الثورة
- خيارات «إسرائيل» الاستراتيجية

* أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة الإسكندرية

obeikandl.com

رابعًا: السياسة الخارجية المصرية: الفرص والإمكانات

تمهيد

تطرح هذه الورقة سؤالا محوريًا هو: ما هو مستقبل العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، في ضوء التغيير السياسي الذي شهدته مصر، في أعقاب ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني؟ وللإجابة عن هذا السؤال، تتناول الورقة أربع موضوعات رئيسية، يتناول أولها طبيعة الدولة الصهيونية، ومدى قابليتها للسلام، ومنظورها للسلام مع مصر؛ وذلك بهدف التعرف على جذور وجوهر هذه الدولة، ومقومات وجودها، ومحددات سياستها تجاه مصر، فهذه أمور يجب استحضارها، ولا يمكن تجاهلها، إنْ أردنا بناء سياسة خارجية فاعلة بعد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني. أما الموضوع الثاني فيعرض للعلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، بعد توقيع اتفاقية ١٩٧٩، بغرض الوقوف على ما أنجزه كل طرف من أهداف، وما قدمه من أثمان، ومعرفة حقيقة المعادلة التي سادت، وخلقت ميزان قوة إقليمي مختل لصالح الإسرائيليين، منذ ذلك التاريخ، وحتى انهيار النظام السابق، في فبراير/ شباط ٢٠١١. وفي القسم الثالث نعالج موقف الدولة الإسرائيلية من الثورة المصرية، وخياراتها المختلفة للتعامل معها. وفي القسم الرابع والأخير، ينصب الاهتمام على فرص ومتطلبات بناء سياسة خارجية مصرية جديدة تجاه الدولة الصهيونية، في ضوء التطورات التي شهدتها مصر، وتغيير النظام السياسي فيها.

أولًا: طبيعة الكيان الإسرائيلي ومدى قابليته للسلام

طبيعة «دولة إسرائيل»

نشأ الكيان الإسرائيلي، الذي أقامته الحركة الصهيونية في فلسطين عام ١٩٤٨، بدعم وتأييد قوى عالمية؛ ليُنظر له على أنه «دولة»، حال بقية دول عالمنا المعاصر، التى لها سكان وإقليم وسلطة سياسية، فضلًا عن وجود مُعترف به دوليًا من ثنايا اعتراف

العديد من دول العالم بها، ومن خلال عضويته في منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. وبرغم هذا فلا يمكننا تجاهل، أو تجاوز طبيعة ذلك الكيان، أو نشأته التاريخية على يد الحركة الصهيونية، فذلك التجاهل، أو التجاوز، هو ما يريده رواد الحركة الصهيونية، وساسة الكيان، من خلال ما صار يعرف بالتطبيع[١].

فالكيان الإسرائيلي ـ في حقيقته ـ كيان إستعمارى، إستيطانى، إحلالى، عسكرى، عنصرى، توسعي، عميل للقوى الإستعمارية الكبرى، تابع اقتصاديًا لها، غريب حضاريًا عن المنطقة العربية والإسلامية، وهو يسخّر، فوق ذلك، مقولات دينية توراتية وتلمودية، وادعاءات تاريخية في خدمة أهدافه ومطامعه. وبهذا التصور يجب أن ننظر إلى كافة الأمور المتعلقة بهذا الكيان من أفكار، وسياسات، ومنظمات، وأحزاب، ومؤسسات، وغيرها. وهو بهذا المعني يتسم بأربع سمات رئيسة، هي: كيان استعماري، استيطاني، إحلالي (كما وصفه العالم الراحل جمال حمدان)[٢]، لأن إقليمه الجغرافي أُغتصب من أهله، بعد عمليات قتل وإرهاب وتشريد، ولأن عنصره البشرى تم جلبه من أوروبا في الأساس ـ ثم من العالمين العربي والإسلامي ـ دون أن يتسم بالتجانس العرقي أو اللغوى. وهو أيضًا كيان عنصرى، لأنه يصدر قوانين عنصرية، ويمارس سياسات ترسخ كل صور التمييز العنصرى ضد الشعب الفلسطينى، صاحب فلسطين الشرعى، بل وضد اليهود غير الغربيين أيضًا. وهو كيان وظيفي عميل، لأنها يعمل كأداة في يد قوى استعمارية عظمى، حيث يقوم بدور الوكيل عن دول غربية؛ بهدف الحفاظ على المصالح الاستراتيجية لهذه الأخيرة. وقد أخذ مقابلًا ماديًا لذلك، في صورة دعم مادى ومعنوى من بريطانيا وألمانيا وفرنسا في البداية، ثم من الولايات المتحدة الأمريكية (كما وصفه الراحل الدكتور عبد الوهاب المسيري)[٣]. وهو كيان استعماري عسكري توسعي، فبجانب عمالته للقوى العظمى، فهو كيان توسعي، لأنها يفترض أحقيته في البقاء والتوسع، ولو على حساب ماعداه من الشعوب، و«إسرائيل الكبرى»، التى تمتد على حساب الغير هى هدف الصهيونية، وهو يُقنّع سياسته التوسعية تلك بأيديولوجيات متباينة، مثل أيديولوجية المجال الحيوي، وأيديولوجية الحدود التاريخية، وأيديولوجية الحدود الطبيعية، (كما كتب الراحل الدكتور محمد طه بدوى)[٤]. ولتحقيق ذلك

التوسع كان لابد أن يكون جيش هذا الكيان هو سكانه، وسكانه هم جيشه، (كما كتب الراحل الدكتور جمال حمدان)، وأن يكون «أمن الدولة» هو مشكلتها المحورية[٥].

مدى قابلية الدولة الصهيونية للسلام

إن أي دارس مدقق لجوهر الحركة الصهيونية يدرك جيدًا أن الكيان التي أنتجته الحركة، كيان غير قابل للعيش في سلام مع جيرانه؛ نظرًا لطبيعته، وظروف نشأته، ووظائفه التي يقوم بها. وهنا يمكن إضافة ثلاثة اعتبارات رئيسية، أولها أن الصهيونية أدركت أن الإعتراف بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين معناه القضاء على أساس جوهري من الأسس التي قامت عليها الصهيونية ذاتها، وهي أن «فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». ولهذا كانت الحركة الصهيونية أول من رفع لاءات ثلاثة هي «لا إعتراف، ولا تفاوض، ولا سلام مع الفلسطينيين»، وفتحت قنوات حوار مع كافة الأطراف ماعد الفلسطينيين.

وقد سار الكيان الإسرائيلي على نفس النهج، فظل حتى نهاية الثمانينيات، يرفض حل المشكلة على أساس الاعتراف المتبادل، ويرفض قراري مجلس الأمن (٢٤٢ و٣٣٨)، ويطالب العرب بالاعتراف به، والتخلي عن الكفاح المسلح. ولعل عدم اعتراف رئيسة الوزراء جولدا مائير، بوجود الشعب الفلسطيني من أساسه؛ لأقوى دليل على تلك الاستراتيجية. كما أن كل مشاريع التسوية، التي قدمها ساسة الكيان، وقادة جيشه، لإظهار كيانهم في صورة الدولة الداعية للسلام، لا تعترف بالطرف الفلسطيني، ولا بحقه في تقرير مصيره، ولا تقضي بإزالة المستوطنات، ولا بعودة اللاجئين، وتمنع طرح مسألة القدس للنقاش. ولم يكن هذا بالأمر الغريب على الحركة الصهيونية (التي هي حركة استعمارية في الأساس)، فقد نفذ الأوروبيون الاستراتيجية نفسها في مواجهتهم لأصحاب البلاد الأصليين، فيما سمي «أمريكا» (أي استراتيجية عدم الإعتراف بالآخر، وسياسة الإبادة)، وكذلك فعل البيض مع السود في جنوب أفريقيا[٦].

وبرغم اعتراف الكيان الإسرائيلي بوجود شعب فلسطين، وبمنظمة التحرير، كممثل لهذا الشعب خلال مرحلة أوسلو، إلا أن هناك عوامل كثيرة لهذا الاعتراف، ليس أبرزها اختلاف صورة النسق الدولي بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، أو تنازل الإسرائيليين، أو نوايا رابين السلمية، كما يعتقد البعض. إن هدف الكيان الإسرائيلي، منذ نشأته، كان التفرغ لبناء قوته العسكرية بالإعتماد على قوى دولية ـ فرنسا وبريطانيا، ثم الولايات المتحدة ـ ثم تحييد الدول العربية باتفاقيات سلام منفردة، حتى يأتي اليوم الذي يفرض فيه «السلام» الذي يريده، أي فرض إرادته هو على من تبقى من الفلسطينيين، وقد خسروا الأرض في الداخل، والدعم العربي من الخارج. وهنا كانت أوسلو محاولة لتصفية ما تبقى، وإدخال الفلسطينيين إلى نفق مظلم من المفاوضات المطولة، مع دعم أمريكي واضح للإسرائيليين، ووسط عمليات بناء محمومة للمستوطنات والطرق الالتفافية[٧].

أما الاعتبار الثاني، فهو أنه ليس بالإمكان التفاوض مع «دولة»، وإقامة علاقات سلام معها، وهي شهدت، منذ اليوم الأول لها، أمرين لا يدرك أهميتهما الكثيرون من الساسة والمثقفين العرب، وهما يتصلان في الأساس ببنية تلك الدولة، وطبيعة سياساتها. الأمر الأول يهودية الدولة، فإعلان وثيقة «إعلان دولة إسرائيل» أكد على أن الدولة ستكون «مفتوحة أمام هجرة يهود العالم»، في تناقض واضح مع ماجاء بالإعلان نفسه من ضرورة المساواة التامة بين جميع مواطنيها. وقد أكد هذا قانونا العودة (١٩٥٠)، والجنسية (١٩٥١)، (وهما قانونان ليس لهما مثيل في عالمنا المعاصر) إذ يسمحان لأي يهودي في العالم الهجرة إلى «إسرائيل»، والحصول على جنسيتها[٨]. وقد نضجت الظروف عام ٢٠٠٤، حينما ضغط رئيس الوزراء، أرئيل شارون، على الرئيس الأمريكي آنذاك، جورج بوش؛ لتبني شرط ضرورة اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة يهودية، وهذا ما فعله بوش، فيما سمي رسالة التطمينات، وظل هذا الشرط يتكرر في الخطاب الإسرائيلي، من ذلك التاريخ حتى خطابات الرئيس باراك أوباما الأخيرة.

وهناك اعتبار ثالث هو أن الكيان الإسرائيلي دولة بلا حدود جغرافية، وهذا أمر يتعارض مع ما يجمع عليه فقهاء القانون العام، وعلماء السياسة، من أن لتحديد إقليم الدولة أهمية كبرى، حيث ترتبط سيادة الدولة بإقليمها. ولعل هذا ما يفسر الهدف الرئيس للسياسة الخارجية الإسرائيلية، المتمثل في التوسع الخارجي، والهجوم على كل القوى التي تتحدى الدولة بجيش سُمى جيش «الدفاع» الإسرائيلي، وبدعم من الولايات المتحدة، التي تصور نفسها كمدافع أول عن قيم «الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان»[٩].

وفي السنوات الأخيرة يتحدث ساسة الكيان الإسرائيلي عن حل «عنصري وتطهيري»، ليس على حساب اللاجئين فحسب، وإنما أيضًا عرب فلسطين ١٩٤٨، وعرب الضفة والقطاع، ويريدون من العرب عدم تضييع الفرصة التاريخية. يقوم هذا الحل على تحقيق أهداف ديموغرافية، يسيطر الكيان الإسرائيلي عن طريقها على أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية، بأقل عدد ممكن من السكان العرب، ويقيم الفلسطينيون دولة فلسطينية على أقل مساحة ممكنة من الأرض، وأكبر عدد من السكان الفلسطينيين[١٠]، وذلك على أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، وبلا سيادة، وبدون التخلي عن المستوطنات، ولا حل مسألة القدس، وفي ظل وجود جدار للفصل العنصري، الذي يفصل، بمفرده، نحو ٩,٥٪ من أراضي الضفة، ويضمها إلى الكيان الإسرائيلي، حسب تقرير منظمة «بتسيلم»، الحقوقية الإسرائيلية، عام ٢٠٠٥[١١].

وبرغم ما تقدم، فقد وقّع الكيان الإسرائيلي، بوساطة أمريكية، اتفاقية سلام مع مصر، انتهت بموجبها حالة الحرب، فماذا كان دافع الإسرائيليين من وراء هذه الإتفاقية؟ وماذا حقق كل طرف منها؟

ثانيًا: العلاقات المصرية/ الإسرائيلية بعد إتفاقية ١٩٧٩

ظلت العلاقات بين مصر والكيان الإسرائيلي علاقات عدائية، منذ العام ١٩٤٨، وحتى توقيع اتفاقية ١٩٧٩، إذ خاضت الدولتان أربعة حروب، خلال ثلاثة عقود

تقريبًا. ومنذ العام ١٩٧٩، وحتى يومنا هذا، عرفت الدولتان علاقات سلمية، وصفت بالسلام البارد. وقد تمثل مفهوم الكيان الإسرائيلي للسلام مع مصر في عدد من الأمور الجوهرية، هي إلغاء حالة الحرب مع مصر، وإخراجها من دائرة المواجهة المسلحة معها، وإقامة علاقات كاملة معها لأجل ضمان مكاسب مادية وتجارية، وزرع ثقافة جديدة تتجاوز المقاومة، إلى جانب فتح الباب لاعتراف دول أخرى بدولة «إسرائيل» في العالم الثالث، وفتح قنوات للتعاون الإقليمي. ولهذا لم يكن ضمن محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧، في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا مناقشة قضية القدس، ولا وقف المستوطنات، ولا تقديم التعويضات عن سنوات الاحتلال، واستغلال الثروات، لا في سيناء، ولا في الضفة والقطاع، ولا بالطبع الطبيعة العنصرية التوسعية للصهيونية، وللدولة الصهيونية. وهنا يثور السؤال حول منجزات كل طرف من هذه الإتفاقية.

اتفاقية ١٩٧٩: الأهداف والمنجزات

استطاع الكيان الصهيوني استغلال استعداد الرئيس الأسبق، محمد أنور السادات، لزيارته، ورغبته في السلام، في فرض منطقه للسلام مع مصر، والدفاع عن محددات سياسته الخارجية تجاه مصر. كان السادات بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، مؤمنًا بضرورة التفاوض المباشر مع الإسرائيليين؛ لإستعادة الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ بالكامل، وذلك بعد قناعته باستحالة تنفيذ «إسرائيل» للقرار الأممي رقم ٣٣٨، وإدراكه صعوبة ممارسة الولايات المتحدة أي ضغط حقيقي لدفع «إسرائيل» لتنفيذ القرار. واختلف السادات في هذا عن الرؤية السورية الرافضة لأي تفاوض مباشر مع الإسرائيليين. أما في الكيان الصهيوني، فقد شهدت البلاد في ذلك الوقت وصول تكتل الليكود اليميني إلى الحكم، لأول مرة منذ نشأة الدولة عام ١٩٤٨، وهو المعروف بإظهار قدر أكبر من التشدد تجاه القضايا المتصلة بأراضي ١٩٦٧، مقارنة بالمواقف الأقل حدة لحزب

العمل. وفي الولايات المتحدة، اهتمت إدارة جيمي كارتر بإجراء محادثات متعددة الأطراف؛ للوصول إلى تسوية في الشرق الأوسط.

في ظل هذه الظروف وَضَعَ كل طرف محددات وأهداف لمواقفه تجاه الطرف الآخر. وعلى الرغم من أن أجندة مؤتمر القاهرة في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٧، كانت تتضمن المسألة الفلسطينية، وانسحاب قوات الإحتلال، فإن الوفد الإسرائيلي رَفَضَ مناقشة المسألة الفلسطينية، وبعد زيارته لأسوان في يناير/ كانون الثاني ١٩٧٨، انتهى جيمي كارتر إلى مفهوم للسلام يشبه مفهوم «إسرائيل»، والقائم على أساس إنهاء حالة الحرب، وتطبيع العلاقات بين البلدين؛ ما عزز موقف قوة المفاوض الإسرائيلي. وفي لقاء السادات مع شيمون بيريز، ومستشار النمسا في فيينا، في يوليو/ تموز ١٩٧٨، أكد المجتمعون على أن طبيعة السلام بين البلدين أهم من مسألة الإنسحاب من الضفة وغزة[١٢].

وبدون الدخول في كثير من التفاصيل التي لا تحتملها هذه الورقة، فقد استطاع الطرف الإسرائيلي، في نهاية المطاف، الحفاظ على محدداته، وتحقيق معظم أهدافه، بينما حقق السادات الحد الأدنى من أهدافه. فعلى الطرف المصري كان موقف السادات واضحًا، فالهدف من السلام هو عودة كل الأراضي، التي احتلت من قبل الكيان الإسرائيلي عام ١٩٦٧، على كافة الجبهات، مقابل الاعتراف المتبادل، وإقامة علاقات طبيعية بين هذا الكيان والدول العربية. لم يتحقق من هذا الهدف إلا عودة سيناء فحسب. أما الكيان الإسرائيلي فقد وضعت حكومته عددًا من المحددات، واستطاع تحقيقها، وهي إنهاء حالة الحرب بين البلدين، والاعتراف الدبلوماسي المتبادل، ورسم الحدود وتأمينها، وتطبيع العلاقات بين البلدين.

معادلة «أمن إسرائيل مقابل حماية الأنظمة العربية»

في واقع الأمر حققت الدولة الإسرائيلية أكثر من هذا، فقد أدت الاتفاقية إلى وضع أسس نظام إقليمي جديد، يحقق مصلحتين أساسيتين هما: أمن الدولة الإسرائيلية،

وبقاء أنظمة الحكم المستبدة العربية، بضمانة خارجية من قبل الولايات المتحدة، حليفة الدولة الإسرائيلية. ولهذا ظهرت معادلة «أمن إسرائيل مقابل حماية الأنظمة العربية»، أي تعاون هذه الحكومات مع الحكومات الإسرائيلية؛ لتوفير الأمن «لإسرائيل»، مقابل دعم الولايات المتحدة (حليفة الدولة الإسرائيلية الرئيسية) الأنظمة المستبدة العربية. ولهذا كان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو صادقًا، عندما وصف أحداث الثلاثاء، في الأول من فبراير/ شباط ٢٠١١ في مصر، والتي انتهت بإعلان الرئيس السابق، محمد حسني مبارك، عدم ترشحه للرئاسة مرة أخرى بالدراماتيكية، لكنه كان يكذب عندما قال إن: «التاريخ المعاصر علمنا بأنه كلما كانت أسس الديمقراطية أقوى، كلما كانت أسس السلام أقوى»[١٣].

والسبب في هذا هو أن اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية أولى ثمار، وأحد أسس معادلة «أمن إسرائيل مقابل حماية الأنظمة العربية»؛ نظرًا لأنها حققت ثلاثة أهداف رئيسية، أولها عسكري ـ استراتيجي، وثانيها ثقافي ـ نفسي، وثالثها مالي ـ تجاري.

الهدف العسكري ـ الاستراتيجي هو تأمين الجبهة الجنوبية للدولة الإسرائيلية، وتكبيل مصر بعدد من القيود العسكرية والسياسية، ما أدى إلى تخفيف العبء المالي على الميزانية العسكرية الإسرائيلية، وتوجيه الاعتمادات المالية إلى جبهات أخرى. كما أفضى هذا إلى تفرغ الدولة الإسرائيلية لبناء قدراتها العسكرية والاستراتيجية، وتحالفاتها الخارجية. ومع ضعف الأنظمة العربية، لعبت إسرائيل دور الوسيط بين هذه الأنظمة والدول الكبرى، فصار التعامل مع الإسرائيليين المدخل الأهم لإقامة علاقات، سياسية واقتصادية وتجارية، بين الدول العربية ودول أوروبا وأمريكا. وما اتفاقيات الكويز إلا مثال واحد على ذلك. وعندما اندلعت الثورة الشعبية ضد مبارك، قامت الدولة الإسرائيلية بِحَثْ الدول الغربية على عدم التخلي عنه، ومنع انهيار نظامه، بل واعتبر بعض الإسرائيليين بأن «التهرب خيانة يمكن أن تشكل سابقة، وتكرر نفسها ليس مع أنظمة أخرى فحسب، وإنما أيضًا مع إسرائيل نفسها»[١٤].

لقد استطاعت الدولة الإسرائيلية ـ بعد أن أخرجت الجيش المصري من الصراع ـ التفرغ لاستهداف المقاومة الفلسطينية في لبنان، بل واحتلال لبنان، وارتكاب أفظع مجازر القرن العشرين في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، كما قصفت المفاعل النووي العراقي، وقامت بتصفية العشرات من قادة «منظمة التحرير الفلسطينية» في الخارج. كما استمرت في بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، على النحو الذي سنعرض له لاحقًا.

أما **الهدف الثقافي ـ النفسي** فيتمثل في قيام نظام مبارك، ومعه بقية الأنظمة العربية التي تعاملت مع الإسرائيليين تباعًا، بزرع ثقافة التسوية السلمية المختلة، ومحاصرة وملاحقة كل أشكال المقاومة، واستهداف الناشطين فيها[١٥]. وخطورة هذا الهدف يتمثل في السماح بتغلغل آلة الدعاية الصهيونية في العقل العربي، وما ترتب على هذا من أثر نفسي وثقافي في غاية الخطورة، إذ نشأت أجيال في مصر، وفي غيرها من الدول العربية، لا تعرف أبجديات الصراع، وتتحدث عن عبثية المقاومة، ولا ترى مانعًا من التعامل مع الإسرائيليين في مجالات مختلفة. وقد صاحب هذا جهد إسرائيلي، دبلوماسي وإعلامي؛ لتشويه المقاومة في الخارج، وربطها بالإرهاب، ولا سيّما بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١. وقد تراكم هذا على الجهود الصهيونية والإسرائيلية المستمرة؛ لطمس الهُوية العربية والإسلامية في فلسطين، وتهويد الأرض، منذ ما قبل ١٩٤٨، وحتى يومنا هذا.

ويشير **الهدف المادي ـ التجاري** إلى أن الإتفاقية مكنت الدولة الإسرائيلية من تحقيق مكاسب مادية أخرى، كالتطبيع في قطاعي، الزراعة والسياحة، والحصول على تفضيلات سياحية للأفواج الإسرائيلية، وتسهيلات أخرى تجارية في الحصول على النفط، والغاز، وفتح فروع لشركات إسرائيلية بالقاهرة، ثم توقيع اتفاقيات الكويز.

وربما يكون من المهم إجراء مقارنة سريعة بين ما حققته كل من الدولة الإسرائيلية ومصر بعد الاتفاقية، وخلال السنوات الثلاثين من حكم مبارك على وجه التحديد، فإنه يمكن القول أن «إسرائيل» استغلت هذه الفترة في بناء قدراتها السياسية والعسكرية،

مستغلة ضعف السياسة الخارجية المصرية تجاهها، وتبعية نظام مبارك للولايات المتحدة. فمن ناحية، خاضت «إسرائيل» عدة حروب ضد أهداف مختلفة في دول عربية، واستمرت في عدوانها المستمر والمفتوح على الشعب الفلسطيني الأعزل في الضفة والقطاع. في المقابل لم يخض الجيش المصري في عهد مبارك حربًا واحدة، والتزم مبارك بمعاهدة السلام على حساب «اتفاقية الدفاع العربي المشترك»، ولم يستطع أن يوقف، لا عسكريًا، ولا دبلوماسيًا، آلة القتل الإسرائيلية مرة واحدة، والعدوان على غزة (٢٠٠٨/ ٢٠٠٩) كان دليلًا على قدرة «إسرائيل» على تحييد مصر، ليس عسكريًا فحسب، وإنما دبلوماسيًا أيضًا.

وفي الوقت الذي ألزمت فيه مصر/ مبارك نفسها، ومع معظم الدول العربية تقريبًا، بما عُرف بـ «المبادرة العربية للسلام»، وجعلت «السلام خيارًا استراتيجيًا» (القمم العربية ظلت تجدد سنويًا تمسك الحكام العرب بالمبادرة منذ ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٢!)، فقد رفضت «إسرائيل» هذه المبادرة، وتهربت من كافة مبادرات التسوية الدولية والعربية، وأفشلت مسار أوسلو، واعتدت عدة مرات على الضفة، وغزة، ولبنان، والعراق، وتونس، والسودان، وقتلت الآلاف من العرب.

والأخطر من هذا هو أن «اتفاقية السلام» مع مصر، لم تغير من الطبيعة العدوانية للمجتمع والنظام في «إسرائيل»، بل إن المجتمع الإسرائيلي يتجه نحو مزيد من التشدد، إذ يختار الناخبون، منذ عقود، اليمين المتشدد (إسحاق شامير، ثم نتنياهو، ثم أرئيل شارون، ثم نتنياهو من جديد)، أو المتشددين من العمل (إسحاق رابين، ثم إيهود باراك)، هذا مع التأكيد على أن لا صقور، ولا حمائم هناك، فالكل يشترك في الإيمان بالأهداف العليا للصهيونية، وما الإختلاف إلا في الوسائل وطرق التعبير عن الأهداف[١٦]. وقد جاء في أحد استطلاعات الرأي أن ٨٩٪ من الإسرائيليين يرغبون في إعادة احتلال سيناء، إما بشكل كلي، وإما بشكل جزئي (٣٣٪ يودون احتلال كل سيناء، و١٩٪ يريدون احتلال معظمها، و٢٩٪ يرون ضرورة احتلال جزء كبير منها، و٨٪ يرغبون في احتلال جزء صغير منها)[١٧].

كما أن «إسرائيل» استمرت في سياستها الإستيطانية في الأراضي المحتلة؛ الأمر الذي يؤكد ما سبق وأشرنا إليه من عدم قابليتها لإقامة السلام مع العرب[١٨]. فمنذ العام ١٩٦٧ شرعت الحكومات المتعاقبة في تنفيذ مخطط الاستيطان، وفرض الوقائع على الأرض، ولم توقف «اتفاقية السلام» مع مصر، ولا الاتفاقيات المماثلة مع الأردن، و«منظمة التحرير الفلسطينية» هذا الأمر، بل على العكس تمامًا، فإضعاف مصر وتحييدها أسهم، مع عوامل أخرى بالطبع، في استمرار «إسرائيل» في تأمين كافة الاحتياجات الأمنية؛ لإقامة مستوطنات بمواقع استراتيجية بالضفة، والقطاع، والقدس، والجولان، وبما يضمن وصْل المستوطنات بعضها البعض، وفصل المدن والقري الفلسطينية عن بعضها البعض، بأكثر من ٥٠٠ حاجز عسكري. وفي التسعينيات تم الاستيلاء على نحو ١٤ بالمائة من أراضي الضفة؛ لبناء طرق التفافية لربط المستوطنات، ومنذ العام ٢٠٠٢ أقيم الجدار العازل، لتتحول التجمعات الفلسطينية لجيوب منعزلة[١٩].

وبالاستناد لمصادر «إسرائيلية»، فقد بلغ عدد المستوطنين أكثر من نصف مليون نسمة، يتوزعون على ١٢٤ مستوطنة بالضفة، و١٢ بالقدس، و١٦ بالقطاع، وأكثر من ١٠٠ بؤرة استيطانية. وبلغ معدل النمو السكاني عام ٢٠١٢، ٤,٩ بالمائة، أي ما يوازي معدل نمو مجمل سكان «إسرائيل»، بمرتين ونصف تقريبًا. والأخطر أن نحو ٣٠ بالمائة من هذه الزيادة تأتي من الهجرة من الداخل الإسرائيلي إلى المستوطنات[٢٠].

وحسب القانون الدولي، فإن الاستيطان، وطرد ونقل السكان الخاضعين للاحتلال، مخالف لاتفاقيات لاهاي (١٩٠٧)، واتفاقيات جنيف الرابعة (١٩٤٩)، ولميثاق الأمم المتحدة، وللعهدين الدوليين للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والمدنية والسياسية، ولميثاق حقوق الإنسان (١٩٤٨)، ولقرارات مجلس الأمن، والجمعية العامة، التي رفضت منح الشرعية للمستوطنات، ودعت إلى وقفه. كما أن اختراق الالتزامات التي حددتها منظومة القانون الدولي الإنساني لقوة الاحتلال تجاه سكان الأراضي المحتلة وممتلكاتهم، يعد من «جرائم الحرب»، حسب المادة (٥٨) من بروتوكول جنيف الأول. وقد تم هذا كله في ظل غياب أي رد فعل مصري، اللهم إلا الشجب والإدانة،

وظلت مصر/ مبارك عاجزة عن اتخاذ أي مواقف خارجية لدفع «إسرائيل» دفعًا نحو وقف الاستيطان، ولم تقم مصر، ولا أية دولة عربية أخرى، بأية حملات دبلوماسية أو دعائية؛ لفضح الممارسات الإسرائيلية أمام شعوب الأرض، وفي المحافل الدولية المختلفة.

وبرغم سياسات «إسرائيل» العدوانية والإستيطانية المخالفة للاتفاقات الدولية، استطاعت، طوال عقود، تعزيز علاقاتها مع حلفائها الغربيين، وأهمها ترقية عضويتها في «الاتحاد الأوروبي»، قبل أيام من عدوانها على غزة عام ٢٠٠٩. بجانب استغلالها علاقاتها الخارجية؛ لتحقيق تقدم كبير في مجالات التكنولوجيا، والتصنيع العسكري، وبفضل الدعم الأمريكي السخي لها، صارت «إسرائيل» تصدر الطائرات، وأقمار التجسس، إلى الصين والهند، وتحتل مراكز متقدمة في مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية[٢١].

مصر عدو إستراتيجي «لإسرائيل»

في مقابل ما سبق لم تحقق مصر/ مبارك تقدمًا واحدًا لافتًا في الاقتصاد الوطني، والتصنيع، والبحث العلمي، ولا تزال مستوردًا للسلاح الغربي، والمنتجات الأجنبية، في الوقت الذي تدهورت فيه كافة قطاعات المجتمع، وصار الفساد مؤسسة تضرب بجذورها في كافة القطاعات[٢٢]. وراحت مصر، ودول عربية أخرى، تلهث وراء مشروعات، روج لها الرئيس الفرنسي السابق، نيكولا ساركوزي، في المحيط الأورومتوسطي؛ ليبقى العالم العربي المنطقة الوحيدة التي لم يشهد تكتلًا إقليميًا واحدًا. أما متانة علاقات بعض العرب مع الولايات المتحدة، فلا يمكن اعتبارها دليلًا على مصالح متبادلة، بقدر ما هي ترسيخ للهيمنة الأميركية على القدرات العربية.

وبرغم أن «معاهدة السلام» أمّنت الجبهة الجنوبية من الجيش المصري، ومنعت مصر، لأكثر من ثلاثة عقود، من أن تكون لاعبًا فاعلًا في الصراع، فإن مصر ظلت عدوًا إستراتيجيًا «لإسرائيل»، في استراتيجيتها العسكرية طوال هذه الفترة. «فإسرائيل»،

بوصفها كيانًا عنصريًا وإمبرياليًا، لا تعيش إلا في وجود عدو خارجي، أو مع أنظمة موالية. ولهذا تنظر «إسرائيل» إلى مصر بوصفها عدوًا، وتريدها تابعة لها في الآن نفسه (قبل وبعد معاهدة السلام). وهذا لا يُفهم فقط من استطلاعات رأي هنا أو هناك، وإنما من سياسات فعلية صارت غير سرية، منها أنشطة التجسس المتكررة، وزرع الفتنة الطائفية، وإغراق مصر بالمخدرات بأسعار مدعومة، كما تقول بعض المصادر الأمنية[٢٣].

وكانت مجلة «Kivonim»، لسان حال «المنظمة الصهيونية العالمية»، قد نشرت في العام ١٩٨٢، مقالًا بقلم أوديد ينون، وهو صحفي كان يعمل بوزارة الخارجية، بعنوان «استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات» (انظر مقتطفات من المقال بملحق الدراسة). ومن الأمور التي انتهى إليها المقال، خطة تقوم على مفهومين رئيسيين، هما: «أن تصبح إسرائيل قوة إمبريالية مهيمنة»، و«تقسيم المنطقة بأكملها إلى دول صغيرة، بتفكيك جميع الدول العربية الموجودة حاليًا. وأن هذا التفتيت هو الذي سيجعل الدول العربية مهيأة للخضوع للهيمنة الإسرائيلية». وبخصوص مصر جاء بالوثيقة: «إن استعادة شبه جزيرة سيناء، بما تحتويه من موارد طبيعية، ومن احتياطي، يجب أن يكون هدفًا أساسيًا من الدرجة الأولى اليوم»، و«إن مصر لا تشكل خطرًا عسكريًا استراتيجيًا على المدى البعيد؛ بسبب تفككها الداخلي، ومن الممكن إعادتها إلى الوضع الذي كانت عليه بعد حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧ بطرق عديدة»، «إن مصر بطبيعتها، وبتركيبتها السياسية الداخلية الحالية، هي بمثابة جثة هامدة فعلًا بعد سقوطها، وذلك بسبب التفرقة بين المسلمين والمسيحيين، والتي سوف تزداد حدتها في المستقبل»، «إن تفتيت مصر إلى أقاليم جغرافية منفصلة، هو هدف «إسرائيل» السياسي في الثمانينيات على جبهتها الغربية»، «إن مصر المفككة والمقسمة إلى عناصر سيادية متعددة، على عكس ما هي عليه الآن، سوف لا تشكل أي تهديد لـ «إسرائيل» بل ستكون ضمانا للأمن والسلام لفترة طويلة، وهذا الأمر هو اليوم متناول أيدينا»[٢٤].

ويكفي التذكير أيضًا بتصريحات الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية، عاموس يادين، التي أشار فيها إلى نجاح دولته في مخطط بدأ عام ١٩٧٩، يستهدف «تصعيد التوتر والاحتقان الطائفي والاجتماعي؛ لتوليد بيئة متصارعة متوترة دائمًا، ومنقسمة إلى أكثر من شطر، ولتعميق حالة الاهتراء داخل المجتمع والدولة المصرية..»[٢٥]. وفي هذا السياق يمكن أيضًا فهم خوف «إسرائيل» من أن تكون المعاهدة هي الضحية الأولى للثورة المصرية، وفهم الهلع الذي أصاب السياسيين بعد سقوط مبارك، وذلك على النحو الذي نعرض له في المبحث التالي.

ثالثًا: «إسرائيل» والثورة المصرية

الموقف من الثورة

بدأ الموقف الإسرائيلي من إرهاصات الثورة المصرية بأخبارٍ نشرتها صحيفة «معاريف»، نسبت إلى الاستخبارات الإسرائيلية، تقديرها أن مصر ليست لبنان، أو تونس، والسلطة فيها مستقرة[٢٦]. وبعد اندلاع الثورة، أرسلت «إسرائيل» رسائل إلى الولايات المتحدة، وعدد من الدول الغربية، تؤكد على أن مصالح الغرب هي في الحفاظ على استقرار النظام في مصر، واعترف رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، الجنرال غابي أشكنازي، أن الأوضاع الأمنية هشة، وأن الهدوء الذي تشهده الحدود قد يتغير في أي لحظة[٢٧]. وفي مكالمة هاتفية بين رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتانياهو، ورئيس المخابرات العامة المصرية، عمر سليمان في ٣٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي على سليمان وضع إمكانات دولته تحت تصرفه، في حال شعر بخطر على النظام، وطالبه بضرورة السيطرة على الأنفاق مع غزة؛ لمنع تهريب الأسلحة[٢٨]. كما طلب مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية من كافة الناطقين الرسميين، ومن الوزراء، عدم التحدث إلى وسائل الإعلام، بشأن ما يحدث في مصر.

لكن بسقوط مبارك، دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة، فقد صار طبيعيًا أن يخشى الإسرائيليون من حكام مصر المنتخبين، وتغيير السياسة الخارجية المصرية، بل وصل الأمر إلى أن صحيفة «هآرتس» تحدثت عن أن انتخابات مصر ستحدد مستقبل الشرق الأوسط[٢٩]. وبشكل عام، كان اهتمام الإسرائيليين منصبًا على عدد من الموضوعات الحيوية، أهمها مستقبل «معاهدة السلام»، وميزان القوة بالمنطقة، ووضع «إسرائيل» العسكري والاقتصادي، والمسألة الفلسطينية بملفاتها المختلفة.

وقد انعكس هذا جليًا في تصريحات عدد من الساسة الإسرائيليين، فنتنياهو أشار إلى زلزال يهز أنظمة الحكم، ويهدد بنشوء شرق أوسط جديد، معتبرًا أن حسنى مبارك «كان صديقًا عظيمًا لإسرائيل»[٣٠]. كما أكد أن هدف «إسرائيل» هو ضمان استمرار العلاقات بين البلدين[٣١]. واعتبر أيضًا أن هناك دورًا لإيران في الثورات العربية، وصرح لصحيفة «تليغراف» البريطانية بأن «الأنظمة الديكتاتورية تتهاوى أمام التأثير الإيراني»[٣٢].

وبعد تأكيد وزير خارجية مصر الأسبق، نبيل العربي، على أن إيران ليست عدوًا، وبعد لقائه رئيس بعثة رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة، وتلقيه رسالة من نظيره الإيراني؛ بشأن إعادة العلاقات بين البلدين، تصاعدت المخاوف الإسرائيلية، ووصف باراك التحولات الثورية العربية بأنها «هزة أرضية تاريخية»، سوف تدفع نحو حدوث «تسونامي» سيفقد «إسرائيل» شرعيتها بالكامل[٣٣]. وقال: «ما يحدث في العالم العربي، صدمة تاريخية، إذ إن كل شيء انهار دفعة واحدة، مع كل ما يتضمنه ذلك من أخطار، وعدم استقرار، ونكسات»، مؤكدًا على أن «منطقة الشرق الأوسط صعبة، ولا مكان فيها للضعفاء»[٣٤]. ووصف رئيس لجنة الخارجية والأمن البرلمانية الإسرائيلية، شاؤول موفاز، ما حدث في تونس ومصر بأنه «إنذار استراتيجي بالنسبة لإسرائيل»، متوقعًا «أن يكون عام ٢٠١١ نقطة تحول في عدة أماكن أخرى بالمنطقة»[٣٥].

أما بنيامين بن أليعازر، عضو الكنيست، والوزير السابق، وأحد أقرب أصدقاء مبارك، فقال إن «إسرائيل» خسرت واحدًا من أهم حلفائها، وأصدق أصدقائها، وأعرب عن حزنه وألمه، وحزن وألم كل الإسرائيليين، وهم يشاهدون انهيار مبارك «بعدما وقف

إلى جانب إسرائيل خلال ثلاثين عامًا.. وبلور علاقات شخصية وطيدة وقوية مع الزعامات الإسرائيلية المتعاقبة» على حد قوله[٣٦].

وكتب البعض في «إسرائيل» أن مبارك منع قتل آلاف الإسرائيليين. واعتبر السفير الإسرائيلي السابق في مصر، تسيبي مازل، أن «إسرائيل بعد انهيار نظام مبارك، باتت في أزمة استراتيجية واسعة النطاق، إذ بقيت وحيدة.. لن نجد أحدًا آخر يقود مصر بصورة طبيعية براغماتية، مرة أخرى، بعد مبارك»، مضيفًا أن «الجيش (المصري) سيبقى ممسكًا بزمام الأمور لفترة طويلة»، وأننا «نمر بمشكلات عصيبة، ومأزق كبير بعد مبارك»[٣٧].

بل ووصل الأمر بالبعض إلى أكثر من هذا، فالكاتب آري شافيت كتب في «هآرتس» قائلًا إن انهيار الأنظمة العربية أشبه «بانهيار الاتحاد السوفياتي»، وهو يرتبط، عنده، بتهاوي الإمبراطورية الغربية، مضيفًا أن «خيانة الرئيس الأميركي الأسبق، جيمي كارتر، لشاه إيران؛ جلبت للعالم نظام آيات الله، وستكون لخيانة الغرب لمبارك عواقب لا تقلّ خطرًا. ليست هذه خيانة لمن كان موالِيًا للغرب، وخدم الاستقرار، وشجّع الاعتدال فحسب. إنها خيانة لكل حليف للغرب في الشرق الأوسط، وفي العالم الثالث. والرسالة واضحة وهي أن كلمة الغرب ليست كلمة، والحلف مع الغرب ليس حلفًا، لقد أضاع الغرب هذا. لم يعد الغرب هو القوة القائدة التي تجعل العالم الذي نعيش فيه مستقرًا»[٣٨].

علاقات ما بعد الثورة

ثمة تباين واضح داخل «إسرائيل» تجاه مستقبل العلاقة مع مصر، فهناك من اعتبر أن العلاقات بين مصر و«إسرائيل» لن تشهد تغيرًا جوهريًا، لأن هناك مصلحة لدى البلدين في الحفاظ على «معاهدة السلام» المبرمة بينهما. وقد عوّل هؤلاء كثيرًا على الجيش المصري، وهم يقصدون بالطبع القادة البارزين بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة[٣٩]، الذي استلم السلطة من مبارك حتى تم حله، وإحالة معظم قادته للتقاعد، في ١٢ أغسطس/ آب ٢٠١٢، على يد أول رئيس مدني منتخب في مصر، الرئيس

محمد مرسي. فوزير الدفاع إيهود باراك راهن على متغيرين؛ لإفشال المد الثوري، وضبط أداء الحكم الجديد في مصر نحو «إسرائيل»، والحفاظ على قدر من التوازن، أولهما «قوة الجيش المصري، وإمساكه بمصادر القوة»، وثانيهما «التبعية الاقتصادية المصرية للغرب»[٤٠]. واعتبر باراك أن السلام مع مصر هو ذخر مهم لمصالح الطرفين، وأشار إلى أن الجيش المصري سيواصل لعب دور رئيسي في استقرار العلاقات بين «إسرائيل» ومصر، معتبرًا أن القيادة الأمنية في مصر تدرك أهمية الحفاظ على الأمن والنظام في شبه جزيرة سيناء، وعلى «معاهدة السلام»[٤١]. أما تسيبي مازل، فقد اعتبر أن «الجيش سيبقى ممسكًا بزمام الأمور لفترة طويلة» في مصر[٤٢].

بينما هناك من رأى أن المنطقة ستشهد نظامًا جديدًا ستكون فيها مصر مختلفة تمامًا عن مصر/ مبارك، وخاصة في ظل توقعات بصعود تيار الإسلام السياسي إلى الحكم. وهنا يرى المحلل العسكري الإسرائيلي، رون بن يشاي، أن «على «إسرائيل» أن تستعد لوجود تركيا جديدة على الحدود الجنوبية»، ناصحًا القادة الإسرائيليين بقوله: «لا تظنوا أن مصر القديمة في عهد مبارك سوف تعود ثانية، وعليكم أن تستعدوا لمصر جديدة على الطراز التركي، وغير محبة لإسرائيل»[٤٣]. أما موشيه يعالون، وزير الشؤون الإستراتيجية بالحكومة الإسرائيلية، فقد تحدث عن قلق حكومته من الآثار بعيدة المدى للثورات الشعبية العربية، معتبرًا أنها تشكل تهديدًا حقيقيًا لدولة «إسرائيل» لأنها ستؤدي إلى تصاعد الإسلاميين الأصوليين بالمنطقة.

وفي واقع الأمر فإن تفوق حزب «الحرية والعدالة» التابع للإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية؛ أدى إلى تصاعد القلق، في الصحف الإسرائيلية، ودوائر صنع القرار، على مستقبل العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، إذ أشار البعض إلى عقيدة الحزب الهادفة إلى محو «إسرائيل» من الوجود، وإلى علاقات الإخوان المستقبلية بحماس وإيران. واعتبر البعض، حتى قبيل هذه الانتخابات كما الجنرال عاموس جلعاد، رئيس الهيئة الأمنية والسياسية بوزارة الدفاع الإسرائيلية، أن «إسرائيل ستواجه كارثة، وستصبح مهددة دائمًا بالحرب مع الإخوان المسلمين في مصر، وسورية، والأردن،

إذا نجحت الثورة السورية في الإطاحة بنظام بشار الأسد، الذي يمثل وجوده مصلحة لإسرائيل»، مضيفًا أن «الفكر المعلن الذي تنتهجه جماعة الإخوان المسلمين في مصر، والأردن، وسوريا، يهدف إلى تصفية ومحو دولة إسرائيل، وإقامة إمبراطورية إسلامية تسيطر على منطقة الشرق الأوسط»[٤٤].

ولا شك أن تصريحات قادة حزب «الحرية والعدالة»، ثم الرئيس المنتخب مرسي، اتجهت نحو التهدئة، والإشارة بشكل مباشر إلى إحترام مصر لكافة تعهداتها الدولية، دون الإشارة إلى «معاهدة السلام»، على وجه التحديد[٤٥]. إن المواقف التي أعلنها الرئيس مرسي في هذا الشأن لم يتم وضعها، حتى الآن، ضمن رؤى وسياسات محددة تجاه مجمل قضايا الصراع في المنطقة. وفي الجزء الأخير من هذه الورقة سنعود إلى الفرص، والخطوات المقترحة لتطوير مثل هذه الرؤى والسياسيات.

خيارات «إسرائيل» الاستراتيجية

كان من الطبيعي أن يستتبع هذا القلق تحركات إسرائيلية لمواجهة التطورات في مصر وبقية الدول العربية، على مستويين على الأقل حتى الآن، أولهما المستوى العسكري والإستراتيجي للتعامل مع التطورات الجديدة، التي أوجدتها الثورة المصرية، وسبل التعامل مع الثورة والتطورات في مصر، على المديين القريب والطويل. أما المستوى الثاني فيتصل بالتعامل الدبلوماسي والسياسي مع الفلسطينيين.

بالنسبة للمستوى العسكري والاستراتيجي، فأثناء أحداث الثورة المصرية، وقبيل انهيار نظام مبارك، تناقلت الصحف الإسرائيلية أن بعض الجهات الأمنية والعسكرية، طالبت الجيش بعدة خطوات، على المدى القريب؛ لمواكبة التطورات في مصر، منها إعادة احتلال محور فيلادلفيا، على الحدود بين مصر وقطاع غزة؛ لاحتواء قوة حماس العسكرية، وإعادة بناء الجيش، ومده بمنظومات حديثة، والإنتهاء من إقامة الجدار على الحدود مع مصر؛ لمنع التسلل من سيناء، وزيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي من آبار

الغاز من المياه الإسرائيلية، وتعزيز محور «الاعتدال» المتبقي في الشرق الأوسط، والذي يضم الأردن والسلطة الفلسطينية[٤٦].

لكن، وبمجرد انهيار نظام مبارك، بدأ الحديث عن ضرورة تغيير الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، ونظرية الأمن الإسرائيلي، وبدأ الحديث عن «الجبهة الجنوبية»، في عودة إلى النطاق القريب من الكيان الإسرائيلي، الذي ظل محميًا باتفاقيات سلام مع مصر، والأردن، والسلطة الفلسطينية[٤٧]. بل وهناك من طالب بإلغاء «اتفاقية السلام»، وإعادة احتلال سيناء، كما فعل زعيم الحركة اليمينية الأصولية المتطرفة في «إسرائيل»، حاييم بن باتسح، الذي اعتبر أن سيناء تمثل ثلث «دولة إسرائيل الكاملة»، التي تمتد من النيل إلى الفرات، وأن تنازل الإسرائيليين عنها كان خسارة، داعيًا إلى احتلال سيناء، والاستفادة من بترولها[٤٨].

وقد لخص تقرير «مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات» مسارات العمل أمام «إسرائيل» في أمرين، أولهما العمل على إجهاض عملية التحول الثوري في مصر، من خلال التحالف مع قوى الثورة المضادة، والعمل على إيجاد نظام ديمقراطي إصلاحي غير ثوري، يحافظ على الاستقرار في مصر، ولا يكون له أجندة خارجية ثورية معادية «لإسرائيل». أما المسار الثاني، فهو الإستعداد الكامل لفتح جبهة صراع جديدة في الجنوب مع مصر؛ باعتبارها عدوًا استراتيجيًا، ومن ثم وضع أسس نظرية أمن جديدة، وخريطة جديدة من التحالفات والصراعات الإقليمية، بعد انهيار محور «الاعتدال العربي»، واحتمالات ظهور محور معاد جديد من مصر، وتركيا، وإيران[٤٩].

ومن جهة أخرى، وجريًا على سياسة «إسرائيل» المعتادة، التي تقوم على قيام الحكومة الإسرائيلية باستغلال أي تطور أمني، أو اعتداء من جانبها على العرب؛ للحصول على الثمن (أو التكلفة) من الولايات المتحدة، فقد استغلت «إسرائيل» الثورة المصرية، والانتفاضات العربية الأخرى في دعم ميزانيات الأمن، إذ طلبت وزارة الدفاع رصد ميزانيات إضافية للجيش تقدر بـ ٢٠٠ مليون دولار، كمرحلة أولى، ثم كتبت صحيفة «معاريف» عن زيادة في ميزانية الأمن والدفاع، بنحو ٧٠٠ مليون

دولار، وعن تطوير أنظمة صاروخية مضادة للصواريخ[٥٠]. أما باراك فقد تحدث عن نية «إسرائيل» طلب مساعدة أميركية بـ٢٠ مليار دولار[٥١].

وقد صور شلومو أفنيري، المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية، بوضوح الأجندة الإسرائيلية الناتجة عن التحولات العربية الثورية، والتي اعتبر أنها تختلف عن الأجندة الغربية والأوروبية قائلًا: «إذا كُنتَ تعيش في أوروبا، وقد تحولت مصر إلى فوضى فهذا سيئ، أما هنا في «إسرائيل» فليس الأمر فقط سيئًا جدًا، بل هو تغيير حياة»[٥٢].

وفي واقع الأمر، ومع احتمال ظهور ديمقراطيات عربية في دول «الربيع العربي»، فإن أسطورة أخرى، كانت تروجها آلة الدعاية الإسرائيلية، منذ عقود في الغرب، والمحافل الدولية، قد تهاوت، وهي أسطورة أن «إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة وسط عالم عربي يسوده الاستبداد وقمع الحريات». هذه أسطورة، فلئن كان النصف الثاني المتعلق بالعرب صحيحًا، فإن نصفها الأول غير صحيح بالمرة أيضًا، فكما أشرنا في بداية الورقة «إسرائيل دولة عنصرية توسعية»، ولا يمكن اعتبارها دولة طبيعية، ولا دولة ديمقراطية. إن سقوط هذه الأسطورة يكشف حقيقة الدولة الصهيونية، وسيحولها تدريجيًا من حليف للغرب والولايات المتحدة، ودولة وظيفية عميلة تحقق مصالح الغرب، إلى عبء عليها. وفي هذا الإطار يمكن فهم إصرار الرئيس أوباما على دعم إعلان قيام دولة فلسطينية في ظل الحراك الثوري العربي، وفهم الهلع الذي أصاب الإسرائيليين من احتمالات قيام حكومات ديمقراطية في العواصم العربية الرئيسية.

ومن هنا فإن مجمل هذه التطورات الناتجة عن الثورات العربية، دفعت الإسرائيليين أنفسهم إلى التغيير. ولهذا لخص عاموس جلعاد، رئيس الطاقم السياسي الأمني في وزارة الدفاع، الأمر بقوله إن هذه التطورات توازي «إعلان حرب على وجود إسرائيل»، ومن ثم لابد من خوض «إسرائيل» الحرب ضد هذا الخطر الاستراتيجي الوجودي[٥٣].

وعلى **المستوى السياسي مع الفلسطينيين**، ولمواجهة التطورات المصرية أيضًا؛ تصاعد الحديث عن ضرورة إنجاز إتفاق ما مع الفلسطينيين. إذ راح البعض يربط بين ما حدث في دول «الربيع العربي»، وبين ما يجب أن تقوم به «إسرائيل» تجاه مسألة

الأراضي العربية المحتلة. وخلال جلسات مؤتمر هرتزيليا، في فبراير/ شباط ٢٠١١، قدمت دراسة من جبرائيل بن دور عن ما أسماه «تراجع المناعة القومية»، وتحتوي على مؤشرات للمناعة القومية، تعكس قدرة صمود الأفراد والمجتمع على مواجهة الضغوط والتحديات، وقد انتهت الدراسة إلى انخفاض جوهري في «وطنية اليهود في إسرائيل، وجاهزيتهم للقتال من أجلها»، وذلك على عكس نتائج استطلاعات الرأي، خلال العشرين عامًا الماضية[٥٤]. وقد أشارت الدراسة إلى اتساع الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، والفساد، وأزمة القيادات، وغيرها. وقد لخص أليكس مونتس، مدير قسم الشؤون السياسية والاستراتيجية بمركز هرتزيليا، ذلك بقوله: «إن الزمن لم يعد في صالح إسرائيل، التي كانت تراهن على ضعف العرب وخلافاتهم»[٥٥]. ودعا داني روتشيلد، رئيس مؤتمر هرتزيليا، بلاده إلى استباق التطورات في المنطقة، واتخاذ قرار حاسم؛ بإبرام تسوية مع الفلسطينيين، قبل فوات الأوان[٥٦].

وقد اعتبر الرئيس الإسرائيلي بيريز أن عدم الاستقرار في المنطقة، بعد الثورات الشعبية في تونس ومصر، «يجعل من المُلح عودة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى طاولة المفاوضات؛ للتوصل إلى السلام»، مضيفًا في افتتاح مؤتمر دولي حول الأمن في هرتزيليا، أن «الأحداث المأساوية في الأيام الأخيرة تشير إلى ضرورة أن نزيل من جدول الأعمال النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، بأقصى سرعة ممكنة؛ لأنه موضع استغلال على حساب الطرفين»[٥٧]. لكن هناك من يرى أن تصاعد المد الثوري العربي؛ سيؤدي إلى ظهور سياسات عربية أكثر تمسكًا بالحقوق العربية في مواجهة «إسرائيل»، الأمر سيدفعها إلى مزيد من التشدد، ومن ثم إلى صعوبة الوصول إلى حلول سلمية للصراع[٥٨].

رابعًا: السياسة الخارجية المصرية: الفرص والإمكانات

وترتيبًا على ما تقدم، لابد من إدراك أن ضعف الدبلوماسية المصرية خلال العقود الأخيرة، كان لثلاثة أسباب رئيسية، أولها ضعف الإرادة السياسية للقيادة المصرية

السابقة، وتبعيتها الكاملة للغرب، وافتقادها الرؤية السياسية التي تحقق مصلحة مصر، وثانيها اختلال ميزان القوة بين مصر والعرب من جهة، والدولة الصهيونية من جهة أخرى؛ نتيجة ضعف أنظمة الحكم العربية من الداخل، ونفوذ اللوبي الصهيوني في الخارج، وثالثها تجاهل طبيعة الدولة الصهيونية ومقومات وجودها في الأساس، عند التعامل مع سياساتها وممارساتها تجاه مصر والمنطقة.

ولهذا فإن العمل على صياغة سياسة خارجية جديدة تجاه الصراع العربي ـ الصهيوني يقتضي الأخذ في الحسبان هذه الأبعاد الثلاثة، أي امتلاك رؤية جديدة تعمل على استيعاب حقيقة الدولة ومقومات وجودها، وتعمل على استخدام كل القدرات المصرية، وعلى رأسها الوضع السياسي الجديد في مصر، وبناء دولة المؤسسات الديمقراطية الجديدة بإرادة شعبية حقيقية، وتسخير كافة الإمكانات من أجل إقامة نظام إقليمي جديد يُعيد صياغة ميزان القوة الإقليمي، بما يحقق المصالح الوطنية لمصر، والحقوق المشروعة لشعب فلسطين. ولتحقيق هذا أعتقد أن على واضعي السياسة الخارجية المصرية الجديدة تحويل الفرص الموجودة الآن إلى مواقف وسياسات حقيقية على الأرض.

وقد مثّل الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢ (والذى اختير له اسمًا توراتيًا هو عمود السحاب) فرصة أمام السياسة الخارجية المصرية، لكنها انتهت بمجرد وساطة مصرية لإبرام هدنة. لكن، في اعتقادي، لا يجب أن تسعى مصر إلى مجرد إبرام هدنة بين الطرفين، أو حتى تحقيق مصالحة سياسية فحسب بين «حماس» و«فتح»، وإنما لابد أن تسعى مصر إلى تشكيل جبهة تحرير وطني فلسطينية تتكامل فيها الأدوار الدبلوماسية والعسكرية والإعلامية، بجانب إقامة جبهة إقليمية من مصر، وتركيا، وربما إيران، ووضع كل الدول العربية الأخرى، وعلى رأسها السعودية، أمام مسؤولياتها التاريخية في دعم المقاومة ومصر، وتجاوز «المبادرة العربية للسلام»، التي قُدمت ضمن نظام إقليمي مختل.

أي أن على حكومة مصر بعد الثورة أن تتصرف في ضوء الأوضاع الإقليمية الجديدة، وتسهم في تغيير ميزان القوة بين العرب والإسرائيليين، وتساعد المقاومة العسكرية برفع سقف سياستها الخارجية تجاه الصراع بأكمله. إن المطلوب من حكومة مصر هو استخدام الزخم الثوري، والضغط الشعبي في إعادة تعريف الصراع على حقيقته (احتلال أرض وتهويدها، حقوق مسلوبة، انتهاك القانون الدولي والقوانين الأمريكية المنظمة لتصدير السلاح للخارج، سن قوانين عنصرية على أساس ديني، حق تعويض الفلسطينيين والمصريين واللبنانيين والسوريين والأردنيين عن سنوات الاحتلال، خطاب صهيوني يزيف الحقائق في الغرب..)، ثم التحرك لفرض هذه السياسة دبلوماسيًا وشعبيًا وإعلاميًا، ودفع الإسرائيليين دفعًا إلى الدفاع عن أنفسهم.

ويتطلب هذا تحركًا رسميًا وشعبيًا في الغرب، فرسميًا لابد أن يتم ربط مصالح الحكومات الغربية بالمنطقة بتطورات الصراع، وإبراز ازدواجية الغرب الذى يضخم المخاطر الأمنية الإسرائيلية، ويمنح الإسرائيليين دعمًا معنويًا وماديًا للدفاع عن أنفسهم، مقابل تجاهل حقيقة الصراع وحقوق الشعب القابع تحت الاحتلال، وإظهار ما سيترتب على هذه الازدواجية من نتائج سلبية على مصالحها بالمنطقة، وخاصة في ظل التحركات الشعبية الراهنة. وعلى المستوى الشعبي والإعلامي يجب رعاية وتشجيع مبادرات تفضح الممارسات الإسرائيلية أمام شعوب العالم، وخاصة بالغرب؛ لتعبئة الشعوب هناك ضد مواقف حكوماتهم، ودفع هذه الحكومات دفعًا إلى إعادة النظر في مواقفها.

وأين سلاح المقاطعة؟ بعد ساعات من العدوان على غزة، قام اتحاد طلاب جامعة كاليفورنيا بإيرفاين بتمرير قرار (بالإجماع)، يطالب الجامعة بسحب الاستثمارات من الشركات التي تتعاون مع الاحتلال بالسلاح، أو ببناء وحماية الجدار، أو ببناء المستوطنات. أين مؤسساتنا الرسمية والأهلية من هذا؟

لهذا فالمطلوب باختصار أن يتحول العرب من مجرد المطالبة بتوقف العدوان إلى اتهام المعتدى بما يستحقه، وبما يدفعه إلى الدفاع عن نفسه، وبما يخلق واقعًا

جديدًا أمام المدافعين عنه في أوروبا والولايات المتحدة. أمران يقلقان كثيرًا دولة الاحتلال: فضح ممارساتها العنصرية والاستعمارية أمام شعوب الحكومات التي تدعمها، ومقاطعتها اقتصاديًا. لسنا بحاجة في هذه المرحلة إلى تحريك الجيوش وإنما إلى تشغيل العقول.

ويمكن هنا ذكر ستة مهام كبرى أمام صناع السياسة الخارجية الجديدة:

الأول: استكمال بناء دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية المنتخبة بإرادة شعبية ووضع دستور ديمقراطي حقيقي، يمنع التلاعب بالقانون، والإقصاء، ويضع أسس الدولة الديمقراطية الحديثة؛ ما يؤدي إلى ظهور حكومات وطنية قوية، وتقوية الجبهة الداخلية.

الثاني: صياغة أسس السياسة الخارجية المنشودة انطلاقًا من التطورات السياسية التي شهدتها مصر في الداخل، واستغلال وجود دولة المؤسسات الديمقراطية، وتحويلها إلى فرصة لبناء سياسة خارجية مؤثرة. فالحكومة الوطنية المنتخبة، وصاحبة الشرعية الشعبية، هي التي تستطيع استخدام كل الكفاءات الوطنية، وكافة عوامل القوة الناعمة والصلبة؛ لتحويل مطالب الثورة (باسترداد الكرامة، وإنهاء التبعية للخارج، وتحقق المصالح المصرية والعربية، وتغيير ميزان القوة المختل بين مصر والكيان الإسرائيلي) إلى سياسات فاعلة برؤى ووسائل محددة وواضحة. وقد يتطلب هذا تشكيل فرق عمل متعددة للعمل في ملفات ومستويات متعددة.

الثالث: البدء في صياغة هذه السياسة الخارجية من حقيقة الدولة الصهيونية، ومن الفهم الواعي لمقومات وجودها، فبدون هذا لن يُكتب لأي سياسة خارجية النجاح، بل والأخطر أنها قد تسهم في ترسيخ دعائم شرعية هذه الدولة في المنطقة والعالم، تمامًا كما فعلت اتفاقيات السلام الموقعة من قبل. ولهذا فإن أجندة السياسة المقترحة لابد أن ترفع سقف المطالب العربية، وتعيد تعريف الصراع العربي ـ الصهيوني على حقيقته، وذلك بفتح الملفات الكبرى الحقيقية مع الإسرائيليين؛ لدفعهم دفعًا إلى الدفاع عن النفس، وتقديم تنازلات حقيقية. فالسلام الحقيقي لن يتم إلا بتناول جوهر

الصراع الذي هو احتلال الأرض، وإقامة المستعمرات عليها، وانتهاك حقوق الإنسان، وممارسة العنصرية تجاه كل من هو غير يهودي. أي لا سلام بلا نزع صفتي «العنصرية» و«الاستعمارية» عن الدولة الصهيونية. هذا النوع من الدبلوماسية موضوعي وواقعي، وعلى أساسه تم تطبيق حلول مشابهة في مناطق أخرى كجنوب أفريقيا وأيرلندا. أما الحلول التي تتجاوز هذه الأسس فهي ناقصة، ولن تحقق السلام ولا الأمن، لأنها، ببساطة، تقوم على تنازلات طرف واحد، هو الطرف العربي.

الرابع: العمل على إعادة ربط كافة القضايا العربية، وتوحيد المطالب العربية تجاه الدولة الصهيونية في مسار واحد، وتفعيل دور الجامعة العربية، وقيادة الدول العربية لتحقيق هذه المطالب. لقد كان من أهم مساوئ اتفاقيات السلام المبرمة مع مصر، والأردن، ومنظمة التحرير، في اعتقادي، تقسيم قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني إلى مسارات منفصلة، وقد حان الوقت لإعادة ربط هذه القضايا، وإيجاد صوت عربي واحد يعبر عنها. ولا شك أن إتمام ملف المصالحة الفلسطينية من الأمور الجوهرية هنا.

الخامس: استخدام الزخم الثوري الشعبي، ودولة المؤسسات الديمقراطية؛ لمواجهة السياسة الخارجية الأميركية، والغربية عمومًا، التي تبدو منذ عقود غير قادرة، أو غير مقتنعة بإمكانية الضغط على الإسرائيليين. ولابد هنا للمؤسسات المنتخبة في مصر من ترجمة نبض الشارع المصري إلى أفعال ومواقف محددة أمام كافة المحافل الدولية، واستخدام الزخم الثوري في التفرقة بين الحل الوسط التاريخي المنشود، وبين ما عُرف بالمسيرة السلمية، التي ما دخلها رئيس الوزراء الأسبق، إسحاق شامير عام ١٩٩١، في مؤتمر مدريد، إلا بعدما أعلن أنه سيدخل «عملية تسوية» قد تمتد ١٠٠ عام وليس «سلامًا». والمجال هنا مفتوح لحملات دعائية ودبلوماسية، رسمية وأهلية، تفضح الممارسات الإسرائيلية في كل مكان. وإن لم نفعل هذا فلا أستبعد اليوم الذي يخرج فيه المصريون بالملايين لتحديد معالم سياستهم الخارجية، فهل يتصور الأميركيون والإسرائيليون أنه يمكن التصدي لمسيرة مليونية في القاهرة أو الإسكندرية، مطالبة بطرد السفير الإسرائيلي، وقطع العلاقات مع «إسرائيل»؟

السادس: استخدام الدبلوماسية المصرية كافة الأوراق التي تمتلكها، ويمكن استخدامها بشكل مدروس وواع ومتدرج، ليس من ضمنها تحريك الجيش في الوقت الراهن. فمعاهدة السلام ذاتها إحدى هذه الأوراق، فبجانب إمكانية طلب تعديلها ومراجعتها؛ لتعزيز الوجود المصري بسيناء؛ لمواجهة تهريب المخدرات، والتسلل، ودفع الإسرائيليين إلى تنفيذ تعهداتها والتزاماتها، يمكن طرح ما يسمى «إطار الاتفاق لمعاهدة السلام»، الذي أشير له في ديباجة المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية، وينص بوضوح على انسحاب «إسرائيل» إلى حدود ١٩٦٧، وإقامة سلطة حكم ذاتي في الضفة وغزة، والاتفاق على ترتيبات نهائية خلال خمس سنوات، وذلك كله في إطار قراري ٢٤٢ و٣٣٨. لقد كان هذا هو المقابل الذي قدمه السادات ـ أو قُدم له ـ حتى يبرر اتفاقه مع الإسرائيليين، وترْكه ساحة المواجهة معهم. وكما أشرنا من قبل، لم تكن «إسرائيل» صادقة في موافقتها على هذه الأمور، حتى لا يظن البعض أن هناك فرصة ضائعة كما يفهم البعض.

كما يمكن استخدام المادة الثامنة من المعاهدة التي تنص على إنشاء لجنة للمطالبات المالية، وقد أشار الدكتور نبيل العربي، وزير الخارجية الأسبق، إلى أنه تم في الماضي كتابة مذكرتين بهذا الشأن لكن تم وضعهما في الأدراج.

ولأن حملات الدعاية الإسرائيلية بالخارج أحد شرايين الحياة «لإسرائيل"، فإن الحملات الدبلوماسية والدعائية الكاشفة عن حقيقة الدولة الصهيونية لا بد أن تحتل مكانًا بارزًا في السياسة الخارجية المصرية بعد الثورة. لقد حدد مؤتمر هرتزيليا (٣١/ ١ـ٣/ ٢/ ٢٠١١) مخاطر استراتيجية ثلاثة «لإسرائيل» هي: تفاقم حملة النقد الدولي لسياسة «إسرائيل»، بجانب مشروع إيران النووي، وتعاظم تسلح سوريا و«حزب الله»، و«حماس». ولهذا فانضمام مصر، الرسمية والأهلية، إلى حملة النقد الدولي أداة ضغط مهمة.

ومجمل القول هنا أن أمام الدبلوماسية المصرية فرصًا تاريخية؛ لرفع سقف التعامل مع الدولة الصهيونية؛ ليشمل موضوعات، أهمها:

١ـ الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة، وتفكيك كافة المستعمرات اليهودية.

٢ـ الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية، بما فيها حق تقرير المصير، وحق العودة.

٣ـ إلغاء كافة القوانين والإجراءات العنصرية ضد غير اليهود داخل الكيان الإسرائيلي.

٤ـ دفع تعويضات عن الانتهاكات التي ارتكبت منذ ١٩٤٨، وفي ظل الاحتلال في الضفة، وغزة، والجولان، وسيناء.

٥ـ وقف تهويد القدس، وإعادة الممتلكات العربية المنهوبة.

٦ـ فك حصار غزة، وإعادة بناء آلاف المنازل المهدمة، وإعادة الأراضي المنهوبة.

كما أن هناك مجالات العمل، أو أوراق يمكن استخدامها على مستويات أخرى، وتتطلب فرق عمل متخصصة، فتتضمن أمور مثل:

١ـ قيادة حملة دعائية عالمية؛ لدعم الحقوق العربية، وحقوق شعب فلسطين، وفك الحصار.

٢ـ تكليف لجنة من فقهاء القانون الدولي والعلوم السياسية بإعداد ملف عن جرائم الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وتقديمه إلى المحكمة الجنائية الدولية، ومحاكم الدول الغربية؛ لملاحقة قادة الاحتلال أينما وجدوا.

٣ـ قيادة حملة دبلوماسية ودعائية في الولايات المتحدة، وفي محاكمها؛ لوقف تصدير السلاح الأميركي إلى «إسرائيل»؛ لاختراق قوات الاحتلال الإسرائيلي قوانين تصدير السلاح الأميركي للخارج (قانون المساعدات الخارجية (FAA) لعام ١٩٦١، وقانون تصدير السلاح (AECA) لعام ١٩٧٦)؛ بالاستناد إلى أن «إسرائيل» استخدمت السلاح الأمريكي ضد المدنيين، وليس للدفاع عن النفس، وقامت كذلك بتصديره إلى طرف ثالث، ما يخترق القوانين الأمريكية.

٤ـ التعاون مع المنظمات الحقوقية الدولية والغربية، التي تتسم بالحياد؛ لتحقيق الأهداف السابقة.

٥ـ القيام بحملات إعلامية ـ في الفضائيات العربية الرسمية والخاصة، وأمام الإعلام الغربي ـ لتعرية اختراق «إسرائيل» لأسس القانون الدولي، وحقوق الإنسان.

٦ـ إدخال مقررات مدرسية وجامعية في كافة مستويات التعليم؛ للتعريف بأبجديات الصراع العربي ـ الصهيوني، وكافة أبعاده، السياسية والعسكرية والحضارية والاقتصادية، وكشف اختراقات السياسات والممارسات الإسرائيلية لكافة الأعراف والقوانين، وفضح عمليات تهويد فلسطين.

obeikandl.com

ملحق

مقتطفات من مقال «استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات»، نشر مجلة «كيفونيم» التي تصدرها «المنظمة الصهيونية العالمية» في القدس، عدد ١٤ فبراير/ شباط ١٩٨٢.

إن استرداد سيناء، بمواردها الحالية هو هدفنا الأولي. وعلينا أن نعمل على استعادتها. إن وضع مصر الاقتصادي، وطبيعة نظامها، وسياستها العربية هي قنوات تصب في نقطة واحدة تستدعي من إسرائيل مواجهتها. ومصر وبحكم ازماتها الداخلية، لم تعد تمثل بالنسبة لنا مشكلة استراتيجية، وسيكون بالإمكان، خلال ٢٤ ساعة فقط، إعادتها الى ما كانت عليه قبل حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧، فقد تلاشى تمامًا وهم مصر بزعامة العالم العربي. وقد خسرت ـ في مواجهة إسرائيل خمسين بالمائة من قوتها. وإذا هي استطاعت الإفادة ـ في المستقبل المنظور ـ من استعادتها لسيناء، فإن ذلك لن يغير في ميزان القوى شيئًا. كذلك فقد فقدت تماسكها ومركزيتها، وخاصة بعد تفاقم حدة الاحتكاك بين مسلميها ومسيحييها، لذا ينبغي علينا كهدف سياسي أساسي بعد التسعينيات على الجبهة الغربية، أن نعمل على تقسيم مصر، وتفتيتها الى أقاليم جغرافية متفرقة.

وعندما تصبح مصر هكذا مجزأة، وبدون سلطة مركزية، سنعمل على تفكيك كيانات ودول إسلامية أخرى كليبيا والسودان وغيرهما، ونعمل على تشكيل دولة قبطية في أعالي مصر، وإقامة كيانات إقليمية انفصالية ضعيفة أخرى في كل البلدان الاسلامية، مما سيبدأ به تطور تاريخي حتمي على المدى الطويل. والمشاكل القائمة في الجبهة الغربية حاليًا، تقل كثيرًا عن مثيلاتها في الجبهة الشرقية. إن تقسيم لبنان الى خمسة أقاليم، سيكون مقدمة لما سيحدث في مختلف أرجاء العالم العربي. وتفتيت سورية

والعراق إلى مناطق محددة على أسس المعايير العرقية أو الدينية، يجب أن يكون ـ على المدى البعيد ـ هدفًا أوليًا لإسرائيل، علما بأن المرحلة الأولى منه تتمثل في تحطيم القوة العسكرية لدى هاتين الدولتين. إن البنية الطائفية لسورية ستساعدنا على تفكيكها الى دولة شيعية على طول الساحل الغربي، ودولة سنية في منطقة حلب، وأخرى في دمشق، وكيان درزي سيقاتل بدعمنا لتشكيل دولة انفصالية في الجولان ـ من حوران وشمالي المملكة الأردنية. ودولة كهذه من شأنها أن تكون ـ على المدى البعيد ـ قوة لنا.

وتحقيق هذا الهدف هو في متناول أيدينا. والعراق الغني بنفطه، والفريسة للصراعات الداخلية، هو في مرمى التسديد الإسرائيلي. وانهياره سيكون ـ بالنسبة إلينا ـ أهم من إنهيار سورية، لأن العراق يمثل أقوى تهديد لإسرائيل، في المدى المنظور. واندلاع حرب بينه وبين سورية سيسهل انهياره الداخلي، قبل أن يتمكن من توجيه حملة واسعة النطاق ضدنا، علما بأن كل مواجهة بين عرب وعرب، ستكون مفيدة جدًا لنا، لأنها ستقرب ساعة الانفجار المرتقب. ومن الممكن أن تعجل الحرب الحالية مع إيران.

ثم إن شبه جزيرة العرب مهيأة لتفكك وانهيار من هذا القبيل، تحت ضغوط داخلية. كما هو الحال في المملكة العربية السعودية بالذات، حيث يتمشى اشتداد الأزمات الداخلية، وسقوط النظام الملكي، مع منطق بنيتها السياسية الراهنة. وتعتبر المملكة الأردنية هدفًا استراتيجيًا لنا في الوقت الحاضر. وهي لن تشكل ـ في المدى البعيد ـ تهديدًا لنا، بعد تفككها ونهاية حكم الحسين، وانتقال السلطة الى يد الأكثرية الفلسطينية. وهو ما ينبغي على السياسة الاسرائيلية أن تتطلع إليه وتعمل من أجله. إن هذا التغيير سيعني حل مشكلة الضفة الغربية، ذات الكثافة الشديدة من السكان العرب. إذ إن هجرة هؤلاء العرب إلى الشرق نحو الأردن ـ سلمًا أو حربًا ـ وتجميد وتوقيف نموهم الاقتصادي والديموغرافي، هما ضمانة للتحولات القادمة التي سنفرضها، وعلينا بذل كل الجهود من أجل الإسراع بهذا المسار. ويجب استبعاد ورفض خطة الحكم الذاتي، أو أي خطة أخرى تهدف الى تسوية، أو إلى مشاركة، أو تعايش.

على العرب الإسرائيليين، وضمنًا كل الفلسطينيين، أن نجعلهم بالقوة يقتنعون أنهم لن يستطيعوا إقامة وطن ودولة إلا في المملكة الاردنية، ولن يعرفوا الأمان إلاّ باعترافهم بالسيادة اليهودية فيما بين البحر المتوسط ونهر الأردن. وفي عصر الذرة هذا، لم يعد ممكنًا قبول تزاحم أرباع السكان اليهود داخل منطقة ساحلية مكتظة ومعرضة لتقلبات الطبيعة. لذا، فإن تشتيت وإبعاد العرب هو من أولى واجبات سياستنا الداخلية. فـ «يهودا والسامرة والجليل» الضفة الغربية ـ هي الضمانات الوحيدة لبقائنا الوطني، وإذا لم نصبح الأكثرية في المناطق الجبلية، فيخشى أن نواجه مصير الصليبيين، الذين فقدوا هذه البلاد. كما أن إعادة التوازن على الصعيد الديموغرافي والاستراتيجي والاقتصادي، يجب أن يكون مطمحًا رئيسيا لنا. وهذا ينطوي على ضرورة السيطرة على الموارد المائية في المنطقة كلها الواقعة بين بئر السبع والجليل الأعلى، والخالية من اليهود حاليًا.

أما مبادئ المخطط الصهيوني اليهودي فهي:

١ـ محاربة الدين، وإسقاط أنظمة الحكم غير الموالية لليهود، من خلال تمويل الحركات الهدامة والانفصالية، ذات الأفكار التحررية واليسارية، وتمويل المنتصر منها بالقروض.

٢ـ ضرورة المحافظة على السرية، يجب أن تبقى سلطتنا الناجمة عن سيطرتنا على المال مخفيّة عن أعين الجميع، لغاية الوصول إلى درجة من القوة لا تستطيع أي قوة منعنا من التقدم.

٣ـ إفساد الأجيال الناشئة لدى الأمم المختلفة، من خلال ترويج ونشر جميع أشكال الانحلال الأخلاقي لإفساد الشبيبة، وتسخير النساء للعمل في دور الدعارة، وبالتالي تنتشر الرذيلة حتى بين سيدات المجتمع الراقي اقتداءً بفتيات الهوى وتقليدًا لهن.

٤ـ الغزو السلمي التسللي هو الطريق الأسلم، لكسب المعارك مع الأمم الأخرى. الغزو الاقتصادي لاغتصاب ممتلكات وأموال الآخرين، لتجنب وقوع الخسائر البشرية في الحروب العسكرية المكشوفة.

٥ـ إطلاق شعارات ـ يقصد بها العكس ـ الديموقراطية والحرية والمساواة والإخاء، بغية تحطيم النظم غير الموالية لليهود؛ ليلقى لصوص هذه المؤامرة بعدها شيئًا من التقدير والاحترام.

٦ـ إثارة الحروب وخلق الثغرات في كل معاهدات السلام التي تعقد بعدها؛ لجعلها مدخلًا لإشعال حروب جديدة. وذلك لحاجة المتحاربين إلى القروض، وحاجة كل من المنتصر والمغلوب لها بعد الحرب لإعادة الإعمار والبناء، وبالتالي وقوعهم تحت وطأة الديون اليهودية، ومسك الحكومات الوطنية من خنّاقها، وتسيير أمورها حسب ما يقتضيه المخطط من سياسات يهودية هدامة.

٧ـ خلق قادة للشعوب من ضعاف الشخصية الذين يتميزون بالخضوع والخنوع. وذلك بإبرازهم وتلميع صورهم من خلال الترويج الإعلامي لهم، لترشيحهم للمناصب العامة في الحكومات الوطنية، ومن ثم التلاعب بهم من وراء الستار بواسطة عملاء متخصّصين لتنفيذ سياساتنا.

٨ـ امتلاك وسائل الإعلام والسيطرة عليها لترويج الأكاذيب والإشاعات والفضائح الملفّقة التي تخدم المؤامرة اليهودية.

٩ـ قلب أنظمة الحكم الوطنية المستقلة بقراراتها، والتي تعمل من أجل شعوبها، ولا تستجيب للمتطلبات اليهودية. وذلك بإثارة الفتن وخلق فتن داخلية فيها لتؤدي إلى حالة من الفوضى، وبالتالي سقوط هذه الأنظمة الحاكمة وإلقاء اللوم عليها، وتنصيب عملاء اليهود قادة في نهاية كل ثورة وإعدام من يُلصق بهم تهمة الخيانة من النظام المعادي لليهود.

١٠ـ نشر العقائد الإلحادية المادية العلمانية من خلال تنظيم الجمعيات والأحزاب، تحت ستار التعددية، والتي تحارب كل ما تمثله الأديان السماوية، وتسهم أيضًا في تحقيق أهداف المخططات الأخرى داخل البلدان التي تتواجد فيها.

١١ـ استعمال الدبلوماسية السريّة من خلال العملاء للتدخل في أي اتفاقات أو مفاوضات، وخاصة بعد الحروب لتحوير بنودها بما يتفق مع المخططات اليهودية.

obeikandl.com

الهوامش

١. يذكر أن الحركة الصهيونية نشأت أولًا، ثم راحت تُجنّد أنصارًا ومؤيدين لها في أوساط الجماعات اليهودية في أوروبا، لتشرع ـ بعد ذلك وبدعم من بريطانيا في الأساس ـ في تهجيرهم إلى فلسطين، وتشكيل عصابات مسلحة منهم لإرهاب وطرد أصحاب البلاد الشرعيين، بل وقتلهم وإبادتهم. ولهذا فالحركة الصهيونية حركة استعمارية نشأت في أوربا كحل استعماري لما أسمته الحركة ذاتها في القرن التاسع عشر «المسألة اليهودية»، ولذلك لا يمكن فهمها خارج إطار الحضارة الغربية. هذا فضلًا عن أن أهداف ومطامع الحركة الصهيونية في إقامة دولة لليهود في فلسطين، قد التقت مع أهداف ومطامع القوى الاستعمارية الغربية في إقامة حاجز بشرى غريب بين مشرق العالم العربي ومغربه، يحول دون قيام خلافة إسلامية عربية تحل محل الخلافة الإسلامية العثمانية، تلك الأهداف والمطامع التي ارتبطت أيضًا بما سُمى الحركة الصهيونية غير اليهودية (الصهيونية المسيحية)، التي كانت من نتاج حركة الإصلاح الديني البروتستانتي في أوروبا، والتي آمن أتباعها بحرفية الكتاب المقدس ووعود الرب لإبراهيم ويعقوب، وبأن عودة اليهود إلى فلسطين هي المقدمة لعودة المسيح المنتظر وقرب بداية العصر الألفي السعيد. وقد انتقلت أفكار هذه الحركة مع المهاجرين الأوربيين البروتستانت إلى أمريكا حيث ظهرت منظمات الحركة المسيحية الأصولية، التي تؤمن إيمانًا دينيًا عميقًا بمساعدة «إسرائيل» وشعبها. وراحت الحركة الصهيونية في سعيها هذا تُسخّر بدأب متصل أساطير دينية وادعاءات تاريخية لخدمة أهدافها. انظر: عبدالفتاح ماضي، الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والقوى الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩، ص٩١ ـ ١١٠.

٢. انظر لمزيد من التفاصيل: **جمال حمدان، اليهود انثروبولوجيا**، القاهرة، دار الهلال، كتاب الهلال، عدد ٥٤٢، رمضان ـ فبراير ١٩٩٦، ص ٢٤ـ٢٨.

٣. انظر عبدالوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، المجلد السابع، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٩.

٤. انظر محمد طه بدوي، «الوضع الاستراتيجي الرهن للقضية الفلسطينية»، في حسن الساعاتي (محرر)، **المجتمع العربي والقضية الفلسطينية**، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨١، ص ٤٥٧-٤٦٤.

٥. جمال حمدان، **مرجع سبق ذكره**. وانظر في شأن حقيقة الدولة الصهيونية بتوسع: عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون: **دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية**، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٥.

٦. المسيري، **مرجع سبق ذكره**.

٧. انظر بشأن مرحلة أوسلو: محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، الكتاب الثالث:

- سلام الأوهام أوسلو ـ ما قبلها وما بعدها، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.
- إدوارد سعيد، غزة ـ أريحا: سلام أمريكي، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٤.
- إدوارد سعيد، أوسلو ٢: سلام بلا أرض، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٥.
- محمود وهبه، إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٤.

٨. انظر: عبدالفتاح ماضي، «حكماء العرب اليوم ومشكلة الفرص الضائعة»، الحياة، (لندن)، ٢٦ أغسطس ١٩٩٨.

٩. **المرجع نفسه**.

١٠. انظر: نور الدين مصالحه، أرض أكثر وعرب أقل: **سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق ١٩٤٩ـ ١٩٩٦**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧.

١١. انظر القس المتعلق بالمستوطنات في موقع منظمة بيتسليم الحقوقية

(http://www.btselem.org/arabic/topic/settlements)

١٢. انظر لمزيد من التفاصيل: **مذكرات مناحم بيجن**، القاهرة، دار الخلود للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

- مذكرات موشيه ديان: ١٩١٥ـ١٩٨١، القاهرة: دار الخولد للنشر والتوزيع، ٢٠١١.
- محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الثاني: عواصف الحرب وعواصف

السلام، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٦.

١٣. المصريون، (القاهرة)، ٢/ ٢/ ٢٠١١.

openkandil.com

١٤. وذلك كما كتب حلمي موسى، «الموقف الأميركي من النظام المصري يثير مخاوف «إسرائيل» من تغيير الوضع الاستراتيجي بالمنطقة»، بيروت، السفير، ٧/ ٢/ ٢٠١١.

١٥. انظر «التقدير الاستراتيجي (٣٠): مستقبل الموقف الإسرائيلي من مصر بعد ثورة ٢٥ يناير»، بيروت، مركز.

(http://www.alzaytouna.net/permalink/4341.html#.UENsscHiaqY).

١٦. انظر: عبدالفتاح ماضي، الدين والسياسة، **مرجع سبق ذكره**، ١٣٢-١٣٧.

١٧. جريدة هآرتس، (تل أبيب)، أبريل ٢٠٠٩.

١٨. الاستيطان أحد الركائز المستمرة للمشروع الصهيوني الذي ما كان له أن ينجح دون الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، ودون تهجير الجماعات اليهودية من أوروبا، ثم من الدول المشرقية. وقد أرسى هرتزل، مؤسس الصهيونية، هذا الأمر مبكرًا، عندما كتب في «الدولة اليهودية» أنه «لا ينبغي أن نتصور أن رحيل اليهود سيكون رحيلًا مفاجئًا، وإنما سيكون رحيلًا تدريجيًا ومستمرًا على مدى عدة عقود من الزمان". انظر: تيودور هرتزل، الدولة اليهودية، ترجمة محمد يوسف عدس، القاهرة، دار الزهراء للنشر، ١٩٩٤. ويذكر أيضًا أن «إسرائيل» هي الدولة الوحيدة التي أعلنت في وثيقة قيامها أنها ستكون «مفتوحة الأبواب» لما أسمته «الهجرة اليهودية». انظر حول الكيان الاجتماعي الاقتصادي للدولة الصهيونية: عبدالفتاح ماضي، الدين والسياسة، **مرجع سبق ذكره**، ١٩ ـ ٨٨.

١٩. انظر في شأن الجدار العنصري: عدنان حسين عياش، «جدار الفصل العنصري الصهيوني: آثاره السلبية على أراضي محافظة سلفيت"، مجلة الجامعة الإسلامية، (غزة)، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، يونيو ٢٠٠٩، ص ٢١٥ ـ ٢٥٠.

- «مخطط جدار العزل العنصري الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، معهد الأبحاث التطبيقية، (القدس)، مارس ٢٠٠٩.

http://www.arij.org/publications(9)/Papers/2009/israeli%20segregation%20wall%20plan.pdf.

ملف الجدار العنصري على موقع الجزيرة.نت:

(http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ac38a38e-87e24-fe9898-a-4732f21a334d).

٢٠. موقع منظمة بيتسيلم، **مرجع سبق ذكره**.

٢١. هناك مراجع ومصادر كثيرة عن أوجه الدعم الأمريكي المختلفة، منها: جون ميرشايمر وستيفن والت،

اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأمريكية الخارجية، لي اوبرين، المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطاتها في **دعم إسرائيل** بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦.

- كميل منصور، الولايات المتحدة وإسرائيل: **العروة الوثقى**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

- إدوارد تيفنن، **اللوبي: اليهود وسياسة أميركا الخارجية**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٩.

٢٢. انظر: عبدالخالق فاروق، **اقتصاديات الفساد في مصر: كيف جرى إفساد مصر والمصريين ١٩٧٤ ـ ٢٠١٠**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢.

٢٣. لقاء مع مصدر أمني مصري فضّل عدم ذكر اسمه.

٢٤. مصدر هذه الاقتباسات هو محمد سيف الدولة، «استهداف مصر ثابت في كل وثائقهم"، مدونة ذاكرة الأمة محمد سيف الدولة، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠.

http://zakerataloma.blogspot.com/201011//blog-post_24.html

٢٥. ورد في **المرجع السابق**.

٢٦. **القدس العربي**، (لندن)، ٢٧/ ١/ ٢٠١١.

٢٧. **وكالة سما الإخبارية**، ٢/ ٢/ ٢٠١١.

٢٨. **قدس برس**، ٣١/ ١/ ٢٠١١.

٢٩. **موقع عكا الاخباري**، ٢٧/ ٦/ ٢٠١١.

٣٠. **المصري اليوم**، (القاهرة)، ٢١/ ٧/ ٢٠١١.

٣١. **القدس العربي**، لندن، ٣١/ ١/ ٢٠١١.

٣٢. **الأخبار**، (بيروت)، ١/ ٣/ ٢٠١١.

٣٣. التقدير الاستراتيجي (٣٠) لمركز الزيتونة، **مرجع سبق ذكره**.

obeikandl.com

٣٤. المرجع نفسه.

٣٥. **الأيام**، ١/ ٢/ ٢٠١١.

٣٦. متابعة **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، ٧/ ٢/ ٢٠١١.

٣٧. **الشرق الأوسط**، (لندن)، ١٣/ ٢/ ٢٠١١.

٣٨. ورد في حلمي موسى، «الموقف الأميركي من النظام المصري يثير مخاوف «إسرائيل» من تغيير الوضع الاستراتيجي بالمنطقة»، **السفير**، (بيروت)، ٧/ ٢/ ٢٠١١.

٣٩. وعلى رأس هؤلاء ثلاثة، هم: وزير الدفاع ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشير محمد حسين طنطاوي، ورئيس الأركان الفريق سامي عنان، ورئيس المخابرات العامة اللواء عمر سليمان.

٤٠. التقدير الاستراتيجي (٣٠) لمركز الزيتونة، **مرجع سبق ذكره**.

٤١. **الشرق الأوسط**، (لندن)، ٧/ ٢/ ٢٠١١.

٤٢. **الشرق الأوسط**، (لندن)، ٧/ ٢/ ٢٠١١.

٤٣. **الشرق الأوسط**، (لندن)، ١٣/ ٢/ ٢٠١١.

٤٤. السبيل، (عمّان)، ٢٣/ ١١/ ٢٠١١. ويذكر أن المحلل أوري شفيط كتب في صحيفة هآرتس تحت عنوان «الإخوان المسلمون والإخوان اليهود»: «بعد ١٠ أشهر من الثورات التي تجتاح العالم العربي عامة، ودول شمال أفريقيا خاصة، تجلت الصورة بوضوح وانتصرت التوجهات الإسلامية في الانتخابات، واختفي شباب غوغل والمثقفون والليبراليون، ولم تتحقق ثورة شبيهة بالثورة الأميركية عام ١٧٧٦، ولا بالثورة الفرنسية عام ١٨٨٩، ولا حتى ثورة ربيع أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩، وتبين إن الثورة العربية عام ٢٠١١ ثورة دينية، والقوى التي تستبدل الدكتاتوريات العلمانية التابعة لصف الضباط العرب الفاسدين هي القوى الإسلامية». ورد في: المستقبل، (بيروت)، ٣/ ١٢/ ٢٠١١.

٤٥. وكان الموقف الأخير للرئيس مرسي في هذا الاتجاه، قوله أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: « وأقول بوضوح، لمن يتساءلون عن مواقفنا مما أبرمناه من معاهدات، واتفاقيات دولية، أننا ملتزمون بما وقعنا عليه، كما أنّنا، في نفس الوقت، داعمون للحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، عازمون على مواصلة العمل الى جانب الفلسطيني؛ لينال كل حقوقه بإرادته الحرة لكل أبنائه وفصائله.» خطاب الرئيس محمد مرسي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، متاحة على:

http://www.sis.gov.eg/Newvr/un_ga/html/link03.htm

٤٦. متابعة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٧/ ٢/ ٢٠١١.

٤٧. ورد في حلمي موسى، الموقف الأميركي.. **مرجع سبق ذكره.**

٤٨. السبيل، عمّان، ٨/ ٦/ ٢٠١١.

٤٩. التقدير الاستراتيجي (٣٠) لمركز الزيتونة، **مرجع سبق ذكره.**

٥٠. معاريف، ٨/ ٣/ ٢٠١١.

٥١. متابعة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٧/ ٢/ ٢٠١١.

٥٢. التقدير الاستراتيجي (٣٠) لمركز الزيتونة، **مرجع سبق ذكره.**

٥٣. **المرجع نفسه.**

٥٤. **المرجع نفسه.**

٥٥. **المرجع نفسه.**

٥٦. **المرجع نفسه.**

٥٧. متابعة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٧/ ٢/ ٢٠١١.

٥٨. انظر مثلًا ما انتهى إليه حلمي موسى، الموقف الأميركي.. **مرجع سبق ذكره.**

obeikandl.com